نظمته إلكترونياً بمشاركة واسعة

«القانون العالمية» أقامت المؤتمر العلمي القانوني بشأن آثار جائحة كورونا

كلية القانون الكويتية العالمية

عقدت كلية القانون الكويتية العالمية السبت 9 مايو 2009 مؤتمراً علمياً إلكترونياً بعنوان (آثار جائحة فيروس كورونا على العلاقات القانونية.. الإشكاليات والحلول)، تضمن ثلاث ندوات متزامنة، لمناقشة الإطار القانوني الذي يحكم مواجهة تداعيات جائحة كورونا التي مست بشكل كارثي مختلف جوانب العلاقات القانونية الاجتماعية المحلية والإقليمية؛ وقد شهدت هذه الندوات مشاركة واسعة من أساتذة القانون والباحثين من جامعات عربية وأجنبية، وذلك باستخدام وسائل الاتصال الإلكتروني المرئي عن بعد، حيث تمت مناقشة المشكلات القانونية الرئيسية التي أثارتها الأزمة الأخيرة في مجالات القانون العام بشقيه الدستوري والإداري، والقانون الجزائي، سواء ما تعلق منها بالسياسة الجنائية أو الجوانب الموضوعية والإجرائية، والقانون الخاص في الجوانب المدنية والتجارية بشقيها الموضوعي والإجرائي، كما شملت المناقشات في الحلقة الثالثة الإشكاليات التي تطرحها الجائحة فيما يتعلق بأحكام القانون الدولي العام.

وبهذه المناسبة، أكد رئيس الكلية أ. د. محمد المقاطع أن تنظيم هذا المؤتمر العلمي القانوني في هذا الوقت جاء إيماناً من كلية القانون الكويتية العالمية بالدور الريادي الذي تحتله مؤسسات التعليم العالي والجامعات في بحث وتدارس وتناول القضايا والظواهر والأحداث المختلفة، وتجسيدا لرسالتها العلمية والمجتمعية في تحليل الحدث وتشخيصه وتقديم الآراء العلمية والمحايدة بشأن تداعياته وآثاره، واستشعاراً لمسؤولية الأمانة العلمية والالتزام الوطني والمجتمعي؛ وأضاف الدكتور المقاطع أن الحلقات النقاشية التي تضمنها المؤتمر شكلت ورشاً علمية تميزت بتنوع الأطروحات والمعالجات والحلول تبعاً لآراء علمية ومدارس فكرية للمشاركين، فتعددت الاجتهادات، مما أكسب المؤتمر ثراء علمياً متميزاً وتباينا قانونيا يجسد الحرية الأكاديمية والموضوعية العلمية وفقاً لقناعات كل باحث وعالم وما يراه من رأي في شأن موضوع المؤتمر.

وأشار د. المقاطع إلى أن المشاركين في المؤتمر انتهوا إلى إقرار عدد من التوصيات المهمة والحيوية، كما سيتم إتاحة النص الكامل للحلقة النقاشية للجمهور والمختصين للإستفادة منها.

وتناول المشاركون في الحلقة النقاشية الأولى الطبيعة القانونية لتكييف جائحة فيروس كورونا وما إذا كانت من ضمن الكوارث أو الأوبئة أو الأزمات، لما لذلك من أهمية في بيان طبيعة وسلامة الإجراءات المتخذة بشأنها، كما تطرق النقاش لآثار الجائحة في مجالات القانون العام والقانون الجزائي، وطبيعة الأسس الدستورية والقانونية للإجراءات والقرارات الحكومية والإدارية في مواجهة آثار جائحة كورونا سواء داخل الكويت أو خارجها، والتي تضمنت تنظيماً وتقييداً للحريات الفردية والأنشطة الاقتصادية، اقتضته الطبيعة المعقدة لهذه الجائحة؛ كما تطرق المشاركون في هذا المجال إلى السند والأساس الدستوري والقانوني لدور الدولة في تحقيق التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع، والعمل على تعويض الفئات الاجتماعية والاقتصادية المتضررة، وضمان استمرار عمل المرافق العامة الحيوية.

وقد شارك بهذه الحلقة النقاشية من كلية القانون الكويتية العالمية كل من: د. أحمد الفارسي عميد كلية الدراسات العليا (رئيسا للحلقة)، و أ.د. محمد المقاطع رئيس الكلية، د. فيصل الكندري عميد الكلية، أ.د. يسري العصار، أ.د. مجدي شهاب، أ.د. هشام رستم، د.مصطفى موسى، د.علي الظفيري، د. خالد الحويلة، د. هشام الصالح، د. بلال الصنديد، د. سعد العنزي، د.يحيى الثمر، د. أحمد العتيبي، د. معاذ الملا، كما شارك من كلية الحقوق بالجامعة الأردنية أ.د. ليث نصراوين و د.محمد الفواعرة.

وقد اعتبر بعض المشاركين أن المشرع الكويتي كان سباقا في التنظيم القانوني للتعامل مع الجوائح والأوبئة من خلال القانون رقم 8 لسنه 1969 بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية والمعدل في 25 مارس 2020، مما ساعد في التحرك السريع والفعال لمواجهة آثار وتداعيات الجائحة، لكنهم رأوا بأن التطبيق العملي وتسارع انتشار هذا الفيروس كشفت عن ثغرات تشريعية تستوجب تدخلاً عاجلاً من المشرع، وبهذا الشأن طالب بعض المشاركين بضرورة تفعيل دور السلطة التشريعية في هذا الأزمة، أسوة بدور باقي السلطات الدستورية والسياسية، كما شملت مناقشات هذه الحلقة طبيعة وحدود قرارات الضبط الإداري التي جرى اتخاذها الأزمة حتى الآن وسبل الرقابة عليها.

من جهة أخرى، تطرق المشاركون في الحلقة أيضا إلى وضع أعمال النيابات العامة والمحاكم فيما يتعلق بالفصل في القضايا ومواعيد الطعون في القضايا المعروضة، مؤكدين أهمية استمرار أعمال الجهات القضائية وذلك في إطار نظرية استمرار المرفق العام، وقد أوصى بعض المشاركين بضرورة إنشاء المحاكم الذكية والسماح بتقديم الدعاوى والاعلانات القضائية بشكل إلكتروني؛ هذا وقد عرض المشاركون عدداً من القضايا الأخرى من بينها سبل التعامل مع الانتخابات المحلية والتشريعية التي يتزامن موعدها مع اجراءات التعامل مع جائحة كورونا بما في ذلك حظر التجول وتقييد الحركة وغيرها، حيث عرض أحد الباحثين للإطار القانوني للتصويت الإلكتروني، كما عرض آخرون لإمكانية تأجيل موعد الانتخابات والتمديد للمجالس القائمة، وقد تم استعراض الأمر في عدد من الأنظمة الدستورية ومن بينها الكويت والأردن.

إلى ذلك، ناقش المشاركون مدى فعالية الأطر والسبل القانونية والإدارية والتنظيمية لمواجهة الجوائح والكوارث في ضوء ما كشفته أزمة فيروس كورونا الجارية، حيث اعتبروا بانه من المهم جدا إنشاء هيئة عامة لإدارة الكوارث تكون مهمتها إعداد دراسات وأنظمة واجراءات لمواجهة الأوبئة والجوائح والأزمات الكبرى التي قد تشهدها البلاد، مثلما هو الحال بالنسبة لعدد من الدول في أوروبا وآسيا وغيرها.

كما تناول المشاركون في هذه الحلقة آثار جائحة فيروس كورونا على العلاقات في مجال القانون الجزائي وقانون الاجراءات الجزائية، حيث أشاروا إلى الجرائم المستجدة في هذا المجال، وإلى مشاكل المواعيد والاجراءات.

ومن جهتهم، بحث المشاركون في الحلقة الثانية الآثار القانونية لجائحة كورونا على العلاقات في مجالات القانون المدني والقانون التجاري وقانون العمل، حيث عرضوا للمشكلات التي تواجه القطاعات الإقتصادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توقفت الأنشطة والأعمال فيها على نطاق واسع، الأمر الذي نشأت عنه مشكلات قانونية عدة، سواء فيما يتعلق بالعلاقات مع الجهات الممولة كالبنوك أو مع العمال، أو مع المؤجرين؛ وهو ما يستدعي تدخلاً عاجلاً من المشرع، كما ناقش المشاركون التحديات التي تفرضها الآجال والاجراءات القانونية فيما يتعلق برفع الدعاوى والطعون في الأحكام، مقترحين عدة حلول لمعالجة ذلك.

وقد شارك بهذه الجلسة من كلية القانون الكويتية العالمية كل من: د. يوسف العلي نائب رئيس الكلية (رئيسا للحلقة)، أ.د. إبراهيم أبو الليل، أ.د. أمين دواس، د.عادل المطر، د. اليمامة الحربي، د. محمود ملحم، د. سماح خمان، د. يوسف الحربش، د. نور العبدالرزاق، د. خليل فيكتور، د. عبدالوهاب الرومي، د. محمود المغربي، ومن كلية القانون بجامعة اليرموك أ.د. لافي درادكه، ومن كلية الحقوق بجامعة الكويت د. أنس الثورة، ومن كلية القانون بجامعة قطر د. أحمد سيد محمود، ومن الجامعة العربية الأمريكية بفلسطين د.يوسف شندي.

وناقش المشاركون في الحلقة النقاشية الثالثة الآثار التي تطرحها جائحة كورونا على مستوى العلاقات في القانون الدولي العام، حيث عرضوا للمشكلات القانونية في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين بسبب المسؤولية عن جائحة كورونا، وللوضع القانوني لمنظمة الصحة العالمية التي بينت الأزمة محدودية دورها وتأثيرها أسوة بباقي المنظمات الدولية بسبب الصراعات بين الدول واختلاف الأولويات.

وقد شارك بهذه الجلسة من كلية القانون الكويتية العالمية كل من: د.أريت ميميتي «رئيسا للحلقة» ، د.فرح ياسين، د.دينا حداد، د.جوديث سبيجل، د.شريفة المهنا، د.خالد الياقوت، د.رنا الصاوي، ومن كلية الحقوق بجامعة مؤتة بالأردن أ.د. ياسر الخلايلة، ومن جامعة وايكاتو بنيوزيلندا د.مايرا ويليامسون، ومن كلية القانون بجامعة الشارقة أ.د.وائل علام، د. شادي شديفات.

وفي ختام الحلقات النقاشية صدر عن الحضور مجموعة مميزة من التوصيات التي سيتم نشرها لاحقا بشكل تفصيلي وعلمي، ونورد هنا أهمها بشكل مقتضب:

- إعادة النظر بالقوانين ذات الصلة بالأزمات والظروف الاستثنائية لتوحيد لغتها التشريعية وتنسيق مضامينها وأحكامها.
- الاعتماد الحقيقي على التعامل الالكتروني بعد انتهاء الأزمة حيث ثبتت القدرة على استخدامه كبديل لتقديم الخدمات العامة.
- تفعيل وتشديد الجزاءات الخاصة بتجارة الاقامات وتجارة الأزمات.
- وضع نصوص لتشجيع ومكافأة العمل التطوعي.
- إصدار قانون التفويض في مسائل الصحة والأمن لمواجهة ازمة كورونا
- إعادة صياغة قانون الأحكام العرفية.
- معالجة القيود الانتخابية في ظل احتمالية تعرض الانتخابات القادمة للإبطال.
- انشاء دليل للخطوات والاجراءات التي اتخذتها أجهزة السلطة التنفيذية للاستفادة منها في المستقبل.
- تطبيق سياسة قضائية مرنة للحد من التكدس البشري في المحاكم والمؤسسات العقابية عن طريق العفو البسيط وتأجيل تنفيذ عقوبات الحبس قصير المدة.
- تعديل قانون الإجراءات الجزائية والنص على المراقبة الإلكترونية من خلال الأسورة الإلكترونية كبديل للحبس الاحتياطي والسجن.
- الإسراع إلى إقرار مشروع قانون إدارة الكوارث والأزمات الذي أعدته الحكومة.
- إنشاء صندوق ضمان للعمالة.
- معالجة اختلالات عدة في نظم دفع الأجور للعمال ومستحقاتهم.
- تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية ليتم مراعاة العديد من الإشكاليات منها حالة القوة القاهرة وما يتعلق بالمواعيد الإجرائية.
- تعديلات بشأن القانون المدني، لمعالجة القضايا العمالية والإيجارات، جبر الضرر عن جميع الأطراف المتضررة، إضافة نصوص تشريعية تشكل الإطار العام لمفهوم القوة القاهرة
- اضافة تعديلات في قانون الإيجارات، لمعالجة النقص الكبير في انتفاع المستأجر، مثل قرار السلطة العامة تعطيل أو وقف العمل في المرافق العامة للدولة حماية للأمن العام والصحة العامة أو اي أسباب أخرى متعلقة بالمصلحة العامة للدولة كالحروب والزلازل أو الكوارث الطبيعية أو نتيجة تفشي الامراض أو الأوبئة.

شمال

الكويت وقطر

عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك».

وأوضحت مساعدة وزير الخارجية القطري المتحدثة باسم اللجنة العليا للأزمات، لولوة الخاطر ، في مقابلة مع «التلفزيون العربي» ، أن «الخلافات بين الدول ستظل موجودة، وهذه طبيعة الأشياء، ولا بد من البحث دائما عن المساحات المشتركة، مؤكدة أن التعاون على المستوى التقني والفني يبقى ممكنا في ظل جائحة كورونا».

وبخصوص مستجدات الأزمة الخليجية، أوضحت الخاطر أنه «جرى في مطلع العام الحالي، ودون سابق إنذار، وقف قناة الاتصال بين قطر والسعودية»، مجددة التأكيد أن قطر تجاوزت تداعيات الحصار على كل المستويات .

وكانت الخاطر قد جددت الشهر الماضي تأكيد انفتاح قطر على الحوار لحل الأزمة الخليجية .

من جهة أخرى اجتمع نائب وزير الخارجية خالد الجارالله أمس ، مع سفير الجمهورية الاسلامية الإيرانية لدى دولة الكويت محمد إيراني ، حيث سلم رسالة موجهة إلى صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ، من الرئيس حسن روحاني.

كما تم خلال اللقاء بحث عدد من أوجه العلاقات الثنائية بين البلدين ، إضافة إلى تطورات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية ، في ضوء الجهود المبذولة في مكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد .

حضر اللقاء مساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب نائب الوزير السفير أيهم العمر.

الناصر : اكتمال

الآلية المتفق عليها مع السلطات الأمنية والصحية.

وأهاب بالمواطنين التقيد بالموعد المحدد من قبل السفارة لعودتهم بما يتفق والترتيبات التي اعدتها السلطات السعودية لهذا الغرض.

وأعرب عن خالص شكره وتقديره لجميع المسؤولين السعوديين ، على ما أبدوه من تعاون كامل وتسهيلات لتيسير عملية عودة المواطنين عكست أعمق علاقات الأخوة التي تربط البلدين الشقيقين ، في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ، وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود .

الصالح : لا تهاون

والأمان في نفوس الجميع ، شكر وتقدير سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء ، لرجال الجهات العسكرية والصفوف الأولى على عملهم المتواصل.

وأشاد بالوجود الأمني والعسكري المتميز ، مؤكدا أهمية اليقظة والتفاني في أداء الواجب وسعة الصدر والتعامل الإنساني الراقي مع الجميع.

حضر الاجتماع رئيس الأركان العامة للجيش الكويتي الفريق ركن محمد الخضر ، ووكيل وزارة الداخلية الفريق عصام النهام ، ووكيل الحرس الوطني الفريق ركن مهندس هاشم الرفاعي ، والمدير العام للإدارة العامة للإطفاء الفريق خالد المكراد.

وفرض مجلس الوزراء اعتبارا من عصر أمس الأحد وحتى 30 مايو الجاري ، حظر التجول الشامل في جميع أرجاء البلاد ، بهدف السيطرة على انتشار عدوى الفيروس المستجد الذي أصاب حتى اليوم 8688 شخصا وأودى بحياة 58 آخرين.

598 إصابة جديدة

وفاة إثر اصابتها بالمرض ليصبح مجموع حالات الوفاة المسجلة حتى اليوم 65 حالة.

وبين أن حالات الاصابة الـ598 السابقة تضمنت 79 حالة لمواطنين كويتيين ، و159 حالة لمقيمين من الجنسية الهندية ، و140 حالة لمقيمين من الجنسية المصرية ، و87 حالة لمقيمين من الجنسية البنغلاديشية ، وبقية الحالات من جنسيات أخرى.

أضاف أن المصابين حسب المنطقة الصحية جاؤوا بواقع 74 حالة بمنطقة العاصمة الصحية ، و131 حالة بمنطقة حولي الصحية ، و93 حالة بمنطقة الأحمدي الصحية، و256 حالة بمنطقة الفروانية الصحية ، و44 حالة بمنطقة الجهراء الصحية.

وعن أعلى المناطق السكنية من حيث تسجيل الإصابة بالفيروس فقد أشار إلى أنها جاءت على النحو التالي : 89 حالة بمنطقة الفروانية، و76 حالة بمنطقة حولي، و61 حالة بمنطقة جليب الشيوخ، و(4 حالة بمنطقة خيطان .

وفيما يخص آخر المستجدات في العناية المركزة لفت إلى أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في العناية المركزة 131 حالة ، منها 71 حالة مستقرة و60 حالة حرجة ، ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض «كوفيد – 19» وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 6314 حالة.

وحول مراكز الحجر الصحي المؤسسي ، فقد بلغ مجموع من أنهى فترة الحجر الصحي المؤسسي الإلزامي خلال الـ24 ساعة الماضية عدد 884 حالة ، وذلك بعد القيام بكافة الإجراءات الوقائية والتأكد من خلو جميع العينات من الفيروس على أن يستكملوا مدة لا تقل عن 14 يوما في الحجر الصحي المنزلي الإلزامي اعتبارا من تاريخ مغادرة مركز الحجر المؤسسي.

وجدد السند الدعوة للمواطنين والمقيمين بمداومة الأخذ بكافة سبل الوقاية ، وتجنب مخالطة الآخرين ، والحرص على تطبيق إستراتيجية التباعد البدني .

البلدية : السماح

وأوضح السند أن جميع الحالات السابقة التي ثبتت إصابتها بالمرض ، هي حالات مخالطة لحالات تأكدت إصابتها وأخرى قيد البحث عن أسباب العدوى وفحص المخالطين.

وشددت على جميع العاملين في تلك المحلات وجوب الالتزام بالاشتراطات الاحترازية والوقائية ، مع ضرورة التقيد بليس القفازات والكمامات وغيرها من وسائل الوقاية.

ووضعت البلدية رقم واتساب «65975744» لتلقي الرسائل الخاصة بأي استفسارات أو شكاوى بهذا الشأن .

المركزي» : 821.2 مليون

2019 ، والبيانات المعدلة للعام 2018، أن الحساب الجاري المحلي حقق فائضا بلغ 6ر7 مليار دينار في عام 2019 ، مقابل ستة مليارات دينار في 2018 ، بزيادة نسبتها 11.9 بالمئة.

وأوضح «المركزي» أن الزيادة في فائض الحساب التجاري بين العامين 2018 و 2019 بلغت 714.5 مليون دينار ، في حين اظهر الحساب المالي لميزان مدفوعات تسجيل تدفقات مالية صافية للخارج بقيمة 7.4 مليارات دينار ، مقارنة بـ 6.6 مليارات دينار في عام 2018.

أضاف المركزي انه عند النظر بصورة اكثر شمولية لوضع ميزان المدفوعات «اي مع الاخذ بالاعتبار التغير في صافي قيمة الموجودات الخارجية لبعض الجهات المسجلة ، ضمن بند الحكومة العامة ، بالاضافة الى التغير في اجمالي الاصول الاحتياطية للمركزي» ، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات يظهر فائضا يبلغ 3.7 مليار دينار العام الماضي ، مقابل 7.8 مليار دينار في 2018.

وميزان المدفوعات هو سجل محاسبي ومالي ، يتم فيه تدوين جميع الإجراءات الاقتصادية المتعلقة بالدول لتسجيل العمليات المالية التي تتم بينها ، ويتكون من قسمين الأول مخصص للمدين ، وتسجل فيه الإجراءات المالية التي يتم دفعها والثاني للدائن ، وتسجل فيه الإجراءات المالية التي يتم تحصيلها .